

Distr.: General
29 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2022

الدورة السابعة والسبعون

23 تموز/يوليه 2021 - 22 تموز/يوليه 2022

البند 23 (أ) من القائمة الأولية*

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال

السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويتضمن ذلك القرار توصيات مفصلة بشأن تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أحدث البيانات والاتجاهات مع التركيز على عام 2020⁽¹⁾، وفي ضوء التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ويكمل التقرير أيضاً الفصل الخامس من تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (A/77/69-E/2022/47)، ويتضمن

* A/77/50.

(1) تشمل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كلا من الأنشطة المتصلة بالتنمية في الأجل الطويل، وكذلك الأنشطة التي تركز على المساعدة الإنسانية في الأجل القصير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170522 180422 22-04606 (A)



معلومات إضافية عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق التمويل. وترد بيانات مفصلة عن التمويل حسب الكيان والجهة المساهمة والبلد المتلقي ونوع التمويل (الأساسي، وغير الأساسي، والجماعي، وما إلى ذلك) في مرفق إحصائي متاح على الإنترنت⁽²⁾.

(2) انظر www.un.org/ecosoc/en/content/2022-secretary-general's-report-implementation-qcpr.

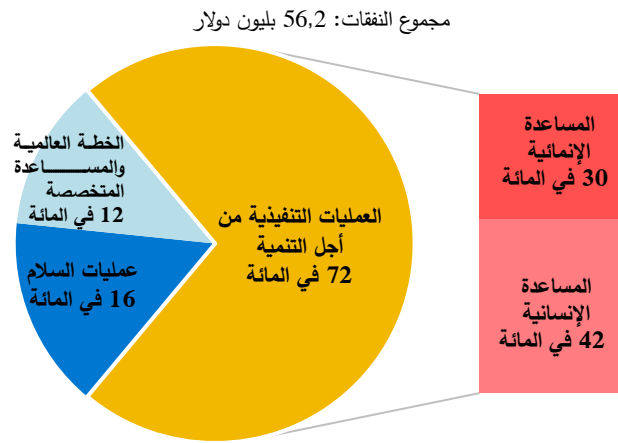
ألف - استخدام الموارد

1 - تخصيص الموارد حسب نوع النشاط وهدف التنمية المستدامة

1 - شكلت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما فيها أنشطة المساعدة الإنسانية، نسبة 72 في المائة من جميع الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2020. وشكلت عمليات السلام نسبة 16 في المائة، ومثلت الخطة العالمية والمساعدة المتخصصة⁽³⁾ نسبة 12 في المائة المتبقية (انظر الشكل 1).

الشكل 1

الإنفاق على أنشطة الأمم المتحدة، 2020



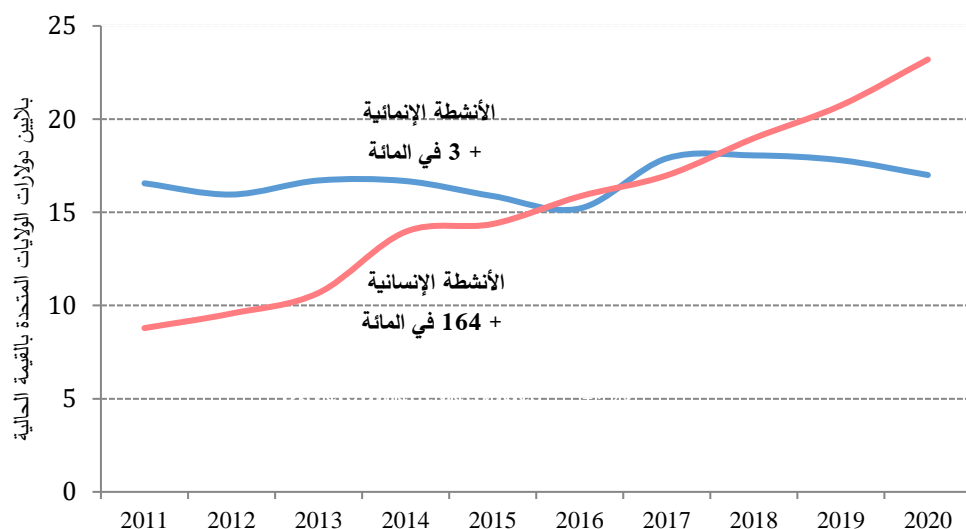
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

2 - وتعد المساعدة الإنسانية الآن النشاط الأكثر شيوعا من بين الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فقد أنفقت منظومة الأمم المتحدة 42 في المائة من مواردها على المساعدة الإنسانية، و 30 في المائة على المساعدة الإنمائية في عام 2020، مقارنة بنسبتي 38 و 33 في المائة، على التوالي، في عام 2019. وارتفع الإنفاق على الأنشطة الإنسانية بمقدار 2,2 بليون دولار في عام 2020 مقارنة بعام 2019، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وخلال العقد الماضي، زاد الإنفاق على الأنشطة الإنسانية بنسبة 164 في المائة، بينما ظل الإنفاق على الأنشطة الإنمائية على حاله تقريبا (انظر الشكل 2).

(3) تعرف بأنها الأنشطة التي: (أ) تتصدى للتحديات العالمية والإقليمية التي لا تربطها صلة مباشرة بالمساعدة الإنمائية والإنسانية، وعمليات السلام؛ أو (ب) تدعم التنمية المستدامة مع التركيز على الأثر في البلدان غير المستفيدة من البرامج على المدى الطويل.

الشكل 2

تدفقات التمويل، حسب نوع النشاط (2011-2020)



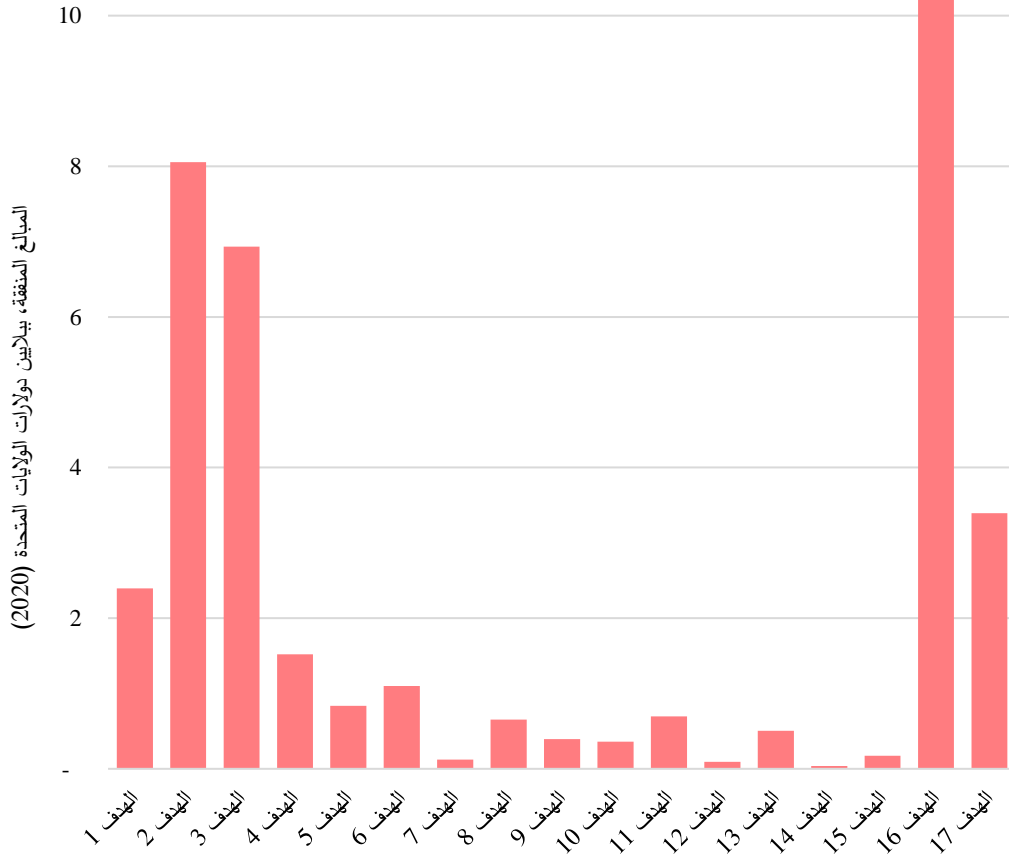
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

3 - وتساعد التحسينات في جودة التقارير المالية جميع الجهات صاحبة المصلحة على اكتساب فهم أفضل لمساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في خطة عام 2030. وأبلغ أربعة وعشرون كيانا تابعا للأمم المتحدة، تشكل حوالي ثلثي جميع نفقات منظومة الأمم المتحدة، عن أنشطة ونفقات جرت في عام 2020 في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف السبعة عشر (انظر الشكل 3)⁽⁴⁾. وشمل ذلك 14 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مقابل 11 كيانا في عام 2019. ولدى عدة كيانات أخرى الأدوات اللازمة لبدء الإبلاغ في النصف الأول من عام 2022. وبما أن جميع الكيانات التزمت في اتفاق التمويل بربط النفقات بأهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يتم هذا الإبلاغ في غضون العام المقبل على أبعد تقدير.

(4) لذلك، فإن الشكل 3 لا يمثل صورة كاملة لنفقات الأمم المتحدة.

الشكل 3

النفقات حسب أهداف التنمية المستدامة، 2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

- 4 - ويعد الهدف 16 بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية هو الأكثر استهدافا بالإنفاق، يليه الهدف 2 بشأن القضاء على الجوع والهدف 3 بشأن الصحة والرفاهية. وتفيد حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن مساهمات الأمم المتحدة كانت الأكثر تأثيرا على الهدفين 2 و 3 على مدى العامين الماضيين⁽⁵⁾، في حين كانت المساهمات في الهدف 16 بمثابة سابع أهم أثر على الرغم من أنها تمثل أكبر حصة من الأموال.
- 5 - وفي عام 2020، وُجِّهت موارد قليلة نسبيا نحو الهدف 13 بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وسلطت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج الضوء على هذا المجال باعتباره يتطلب مساعدة واسعة النطاق من الأمم المتحدة على مدى العامين المقبلين للتخفيف من آثار المناخ.

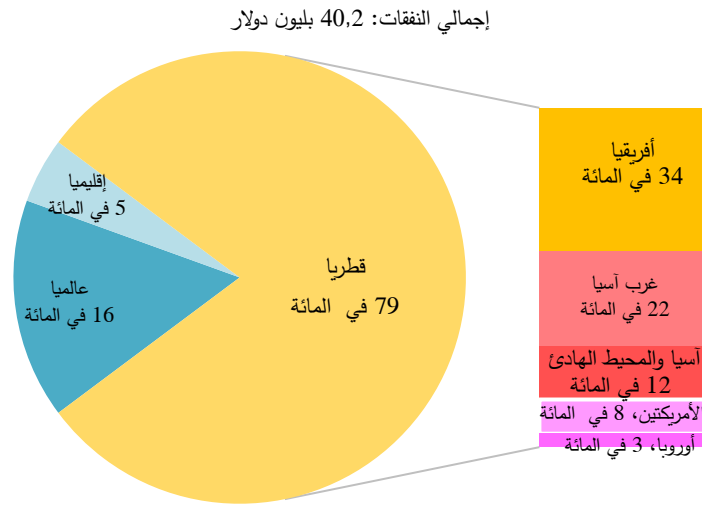
(5) انظر الوثيقة A/77/69-E/2022/47، الشكل 15.

2 - تخصيص الموارد حسب الموقع

6 - بلغت النفقات على الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية 40,2 بليون دولار في عام 2020 مقارنة بمبلغ 38,5 بليون دولار في عام 2019. وكان نحو 79 في المائة من النفقات على المستوى القطري، ووفرت نسبة 5 في المائة الدعم على المستوى الإقليمي، ومولت نسبة 16 في المائة الأنشطة على الصعيد العالمي، بما في ذلك البرامج العالمية وأنشطة المقر (انظر الشكل 4).

الشكل 4

التوزيع الرفيع المستوى للنفقات، 2020

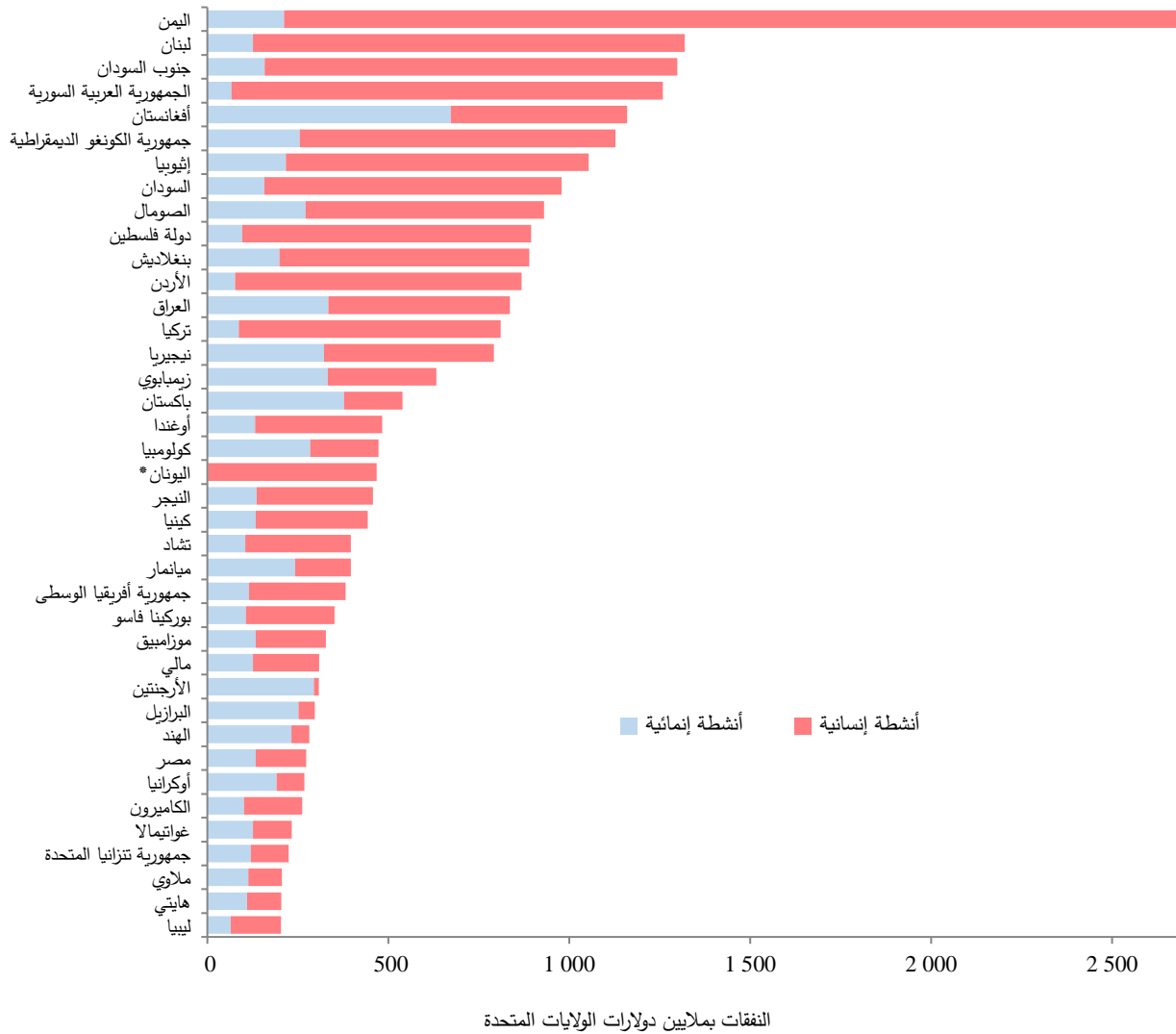


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

7 - ومن الناحية الجغرافية، استأثرت الأنشطة القطرية في أفريقيا بأعلى حصة من النفقات، وقدرها حوالي 13,5 بليون دولار. وشكل ذلك نسبة 42 في المائة من جميع النفقات على الصعيد القطري ونحو ثلث مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأنفق ما يقرب من 9 بلايين دولار في بلدان في غرب آسيا، وأنفقت نسبة 87 في المائة منها على الأنشطة الإنسانية.

8 - وتتركز النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عدد صغير من البلدان المستفيدة من البرامج. وفي عام 2020، استفاد 39 بلدا من البلدان من البرامج الكبيرة، التي تجاوز الإنفاق فيها 200 مليون دولار (الشكل 5). واستحوذت هذه البلدان مجتمعة على نسبة 80 في المائة من مجموع النفقات على المستوى القطري، وانفردت 10 بلدان بتستفيد من أكبر البرامج بنسبة 40 في المائة.

البلدان والأقاليم التي تجاوزت النفقات فيها 200 مليون دولار في عام 2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

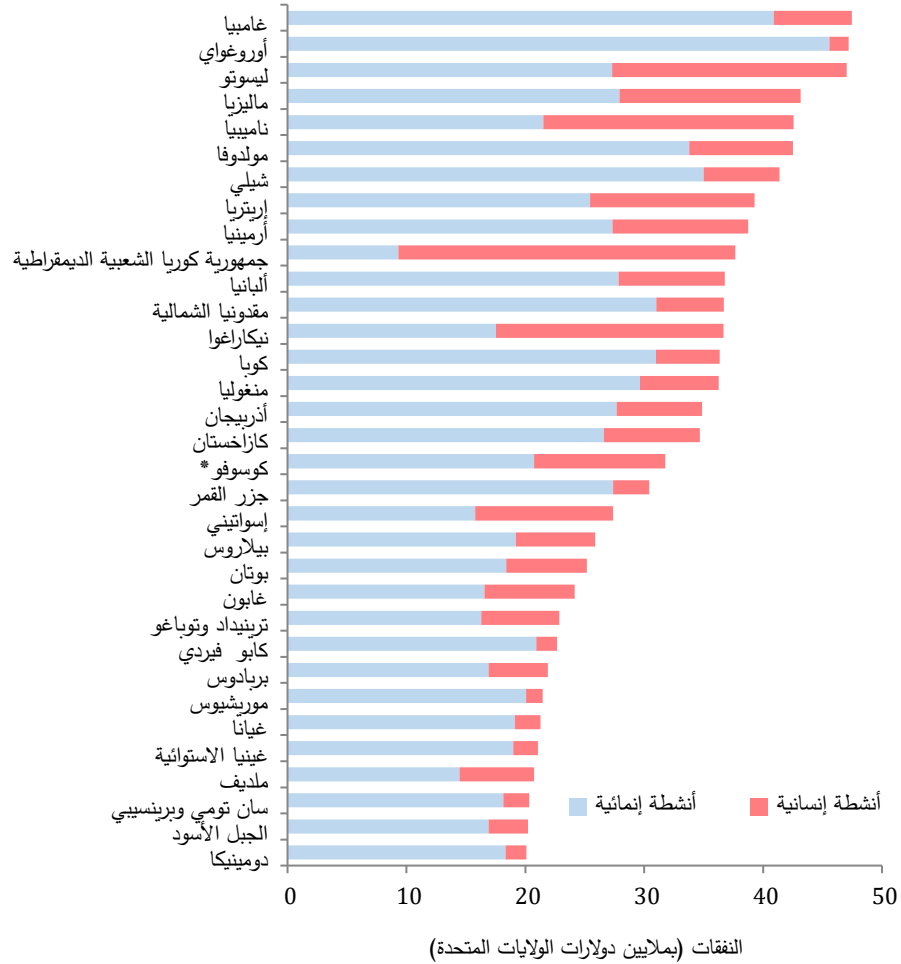
* اليونان ليست من البلدان المستفيدة من البرامج لكنها مدرجة هنا بسبب ارتفاع حجم نفقات الأمم المتحدة في عام 2020.

9 - وفي عام 2020، استعاد 73 بلدا من البرامج الصغيرة، التي بلغت النفقات فيها أقل من 50 مليون دولار. وبلغ مجموع إنفاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 1,24 بليون دولار، ما يشكل أقل بقليل من 4 في المائة من إجمالي الإنفاق على المستوى القطري، وهو أقل من الحصة البالغة 4,5 في المائة في عام 2019. وأنفقت ثلاثة أرباع التمويل على الأنشطة الإنمائية. وكان لدى أربعين بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج نفقات تقل عن 20 مليون دولار تمثل معا 0,5 في المائة من مجموع الإنفاق على الصعيد القطري في عام 2020، مقارنة بحصة قدرها 0,9 في المائة في عام 2019.

10 - وفي عام 2020، أنفقت في كل بلد من أربعة بلدان تستفيد من البرامج، هي جنوب السودان والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن، مبالغ أكبر مما أنفق في جميع البلدان المستفيدة من البرامج الصغيرة، البالغ عددها 73 بلداً. وتشمل البلدان المستفيدة من البرامج الصغيرة 44 من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و 9 من أقل البلدان نمواً، و 11 من البلدان النامية غير الساحلية (انظر الشكلين 6 و 7).

الشكل 6

البلدان والمناطق التي تراوحت فيها النفقات بين 20 و 50 مليون دولار في عام 2020

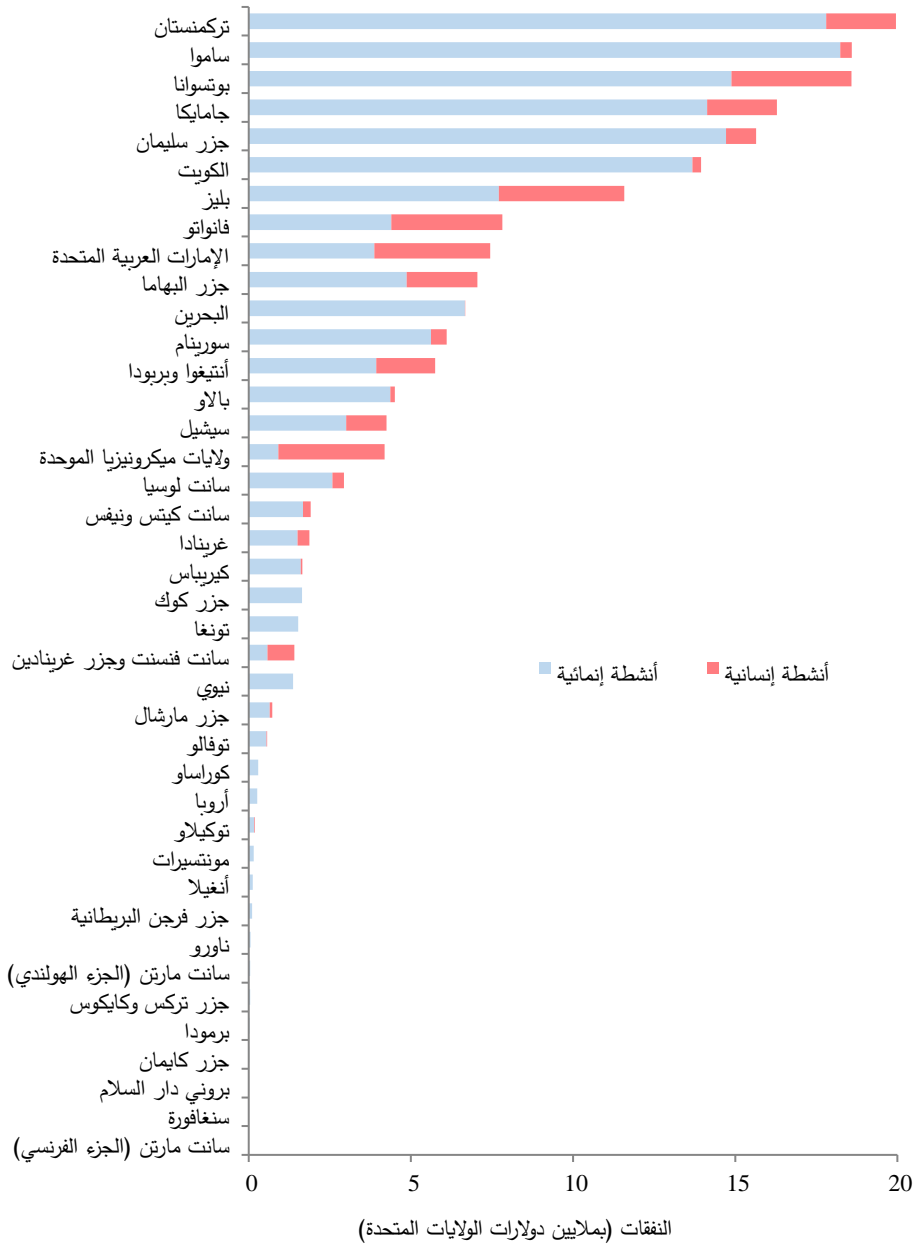


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

* تُفهم الإشارات إلى كوسوفو على أنها في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

الشكل 7

البلدان والأقاليم التي قلت النفقات فيها عن 20 مليون دولار في عام 2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

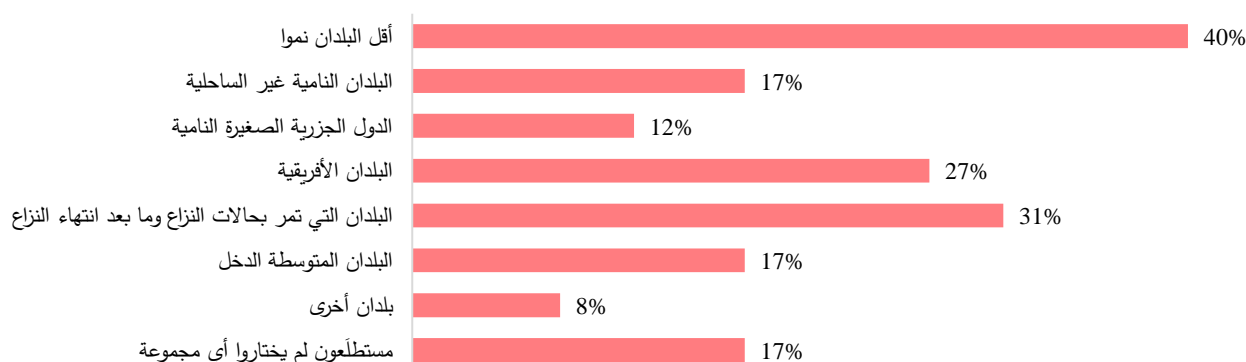
3 - النفقات حسب مجموعات البلدان

11 - يولي المساهمون في التمويل الطوعي الأولوية لأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، والبلدان في أفريقيا، وفقاً للدراسة الاستقصائية الأولى التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحكومات التي تساهم بتمويل طوعي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الشكل 8).

الشكل 8

إيلاء الأولوية لمجموعات البلدان عندما تتخذ البلدان المساهمة قرارات التمويل

(اختار المستطلعون مجموعة واحدة أو مجموعتين من البلدان)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدراسة الاستقصائية للحكومات عام 2021.

12 - ويرتبط إيلاء الأولوية لمجموعات البلدان ارتباطاً وثيقاً بالنفقات (انظر الجدول). وبين عامي 2015 و 2020، زاد الإنفاق على الأنشطة التنفيذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 60 في المائة، متجاوزاً النمو البالغ 47 في المائة في الإنفاق في البلدان المستفيدة من البرامج بشكل عام. وزادت النفقات في أقل البلدان نمواً أيضاً بنسبة كبيرة، بلغت 51 في المائة. وزادت النفقات في البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع بنسبة 58 في المائة، على الرغم من تصنيف 53 بلداً في هاتين المجموعتين في عام 2020 مقارنةً بـ 34 بلداً في عام 2015. واستأثرت هذه الفئة بنسبة 55 في المائة من جميع النفقات على المستوى القطري في عام 2020، مقارنةً بنسبة 51 في المائة في عام 2015. وشهدت مجموعات بلدان أخرى زيادات أكثر تواضعاً في النفقات.

النفقات حسب مجموعات البلدان

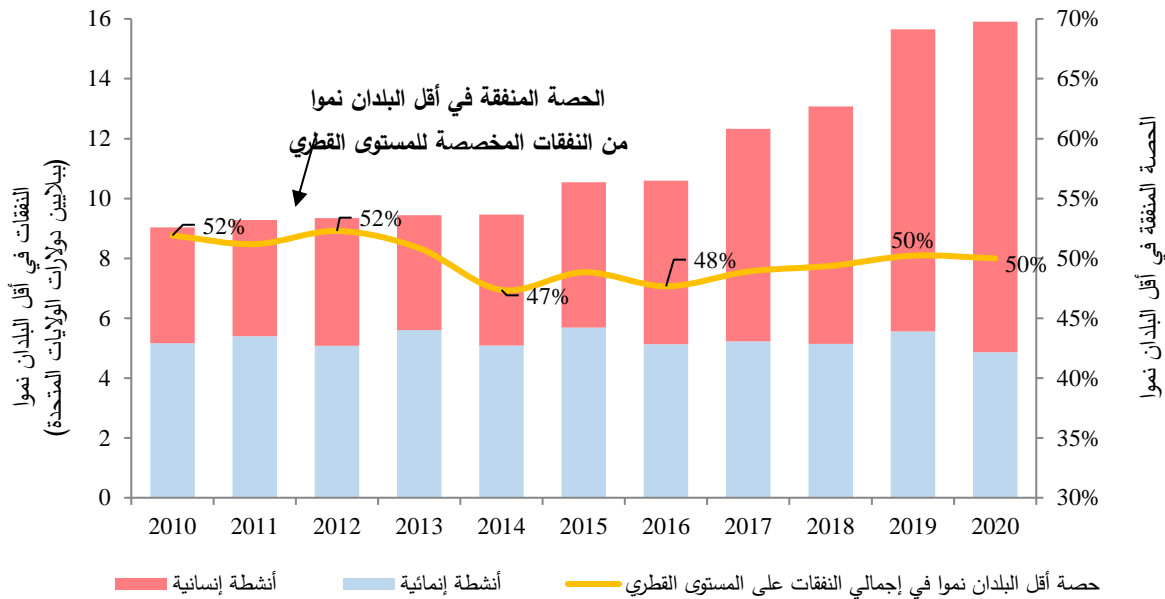
مجموعة البلدان	البلدان (ملايين دولارات المتحدة) (المئوية)	عام 2020 من المجموع (بالنسبة)	النفقات كحصة	متوسط الإنفاق في كل بلد (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	اتجاه النفقات	نصيب الفرد من	
	البلدان (ملايين دولارات المتحدة) (المئوية)	عام 2020 من المجموع (بالنسبة)	النفقات كحصة	متوسط الإنفاق في كل بلد (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	اتجاه النفقات	نصيب الفرد من	
أقل البلدان نمواً	46	15 903	50	346	224	51+	15,04
الدول الجزرية الصغيرة النامية	55	941	3	17	11	60+	13,23
البلدان النامية غير الساحلية	32	8 057	25	252	200	26+	15,11
أفريقيا	54	13 545	42	251	182	37+	10,11
البلدان المتوسطة الدخل	109	16 438	52	151	118	24+	2,86
البلدان التي تمر بحالة نزاع والبلدان الخارجة من حالة نزاع	53	17 513	60	310	326	58+	17,08
جميع البلدان المستفيدة من البرامج	163	31 810	100	195	132	47+	4,85

13 - وتشكل أقل البلدان نموا 7 من 10 بلدان مستفيدة من أكبر البرامج. وقد زادت حصة النفقات الإجمالية بالنسبة لجميع البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نموا، في السنوات الأخيرة، لتصل إلى 50 في المائة من مجموع نفقات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2020 (انظر الشكل 9).

14 - وتعزى الزيادة في النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في أقل البلدان نموا بالكامل إلى زيادة الإنفاق على المساعدات الإنسانية، التي تمثل الآن نسبة أقل بقليل من 70 في المائة من مجموع النفقات في هذه البلدان. وأنفقت نسبة 30 في المائة الأخرى، أي 4,9 بلايين دولار، على الأنشطة الإنمائية.

الشكل 9

النفقات في أقل البلدان نموا، 2010-2020

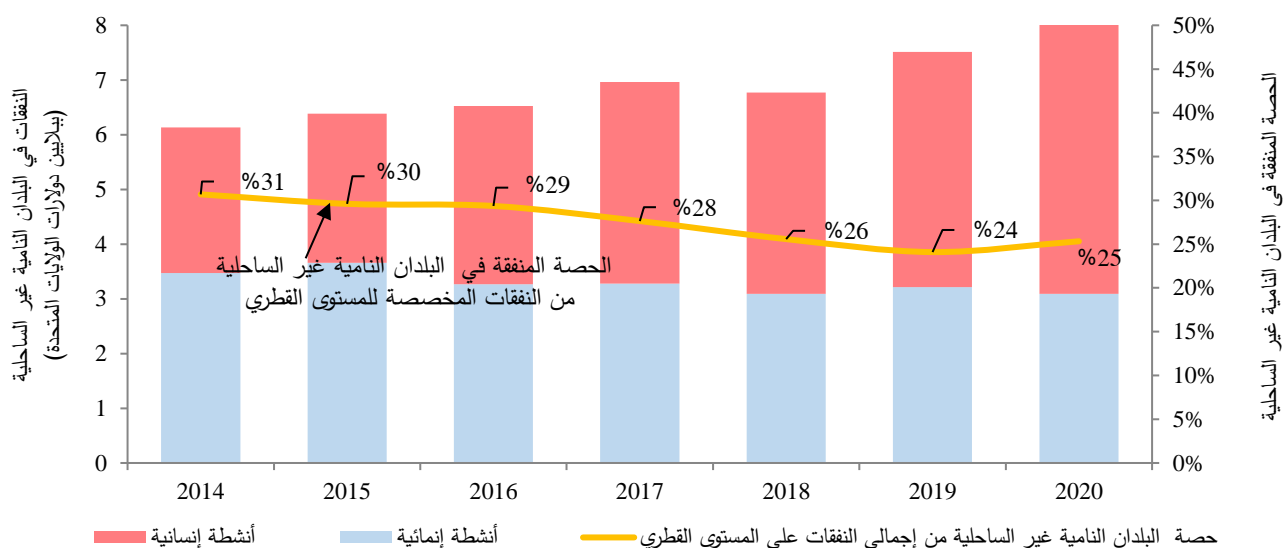


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

15 - وكان معدل نمو الإنفاق في البلدان النامية غير الساحلية أبداً منه في البلدان المستفيدة من البرامج عموماً (انظر الشكل 10). وقد زادت النفقات بنسبة 26 في المائة منذ عام 2015، وبلغت 8,1 بلايين دولار في عام 2020.

الشكل 10

النفقات في البلدان النامية غير الساحلية، 2020-2015

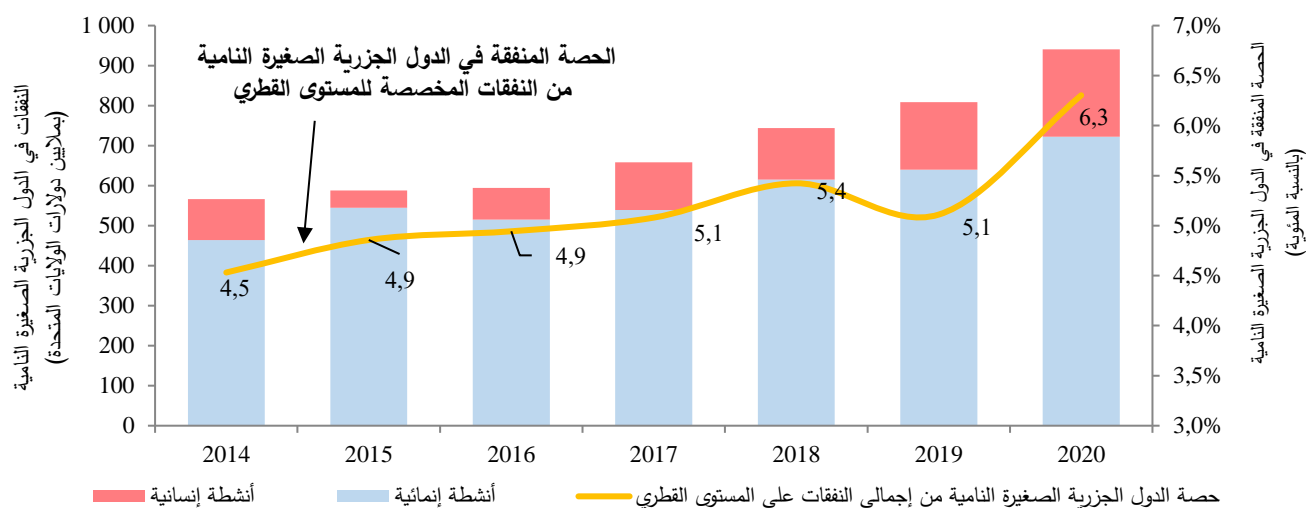


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

16 - وكانت نفقات الأمم المتحدة الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أعلى بنسبة 16 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وخلافا لما حدث في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، فإن هذه الزيادة تعزى أساسا إلى الإنفاق على الأنشطة الإنمائية. وارتفعت حصة ما أنفق على الأنشطة الإنمائية من إجمالي النفقات على المستوى القطري في الدول الجزرية الصغيرة النامية من 4,9 في المائة في عام 2015 إلى 6,3 في المائة في عام 2020 (الشكل 11).

الشكل 11

النفقات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، 2020-2014



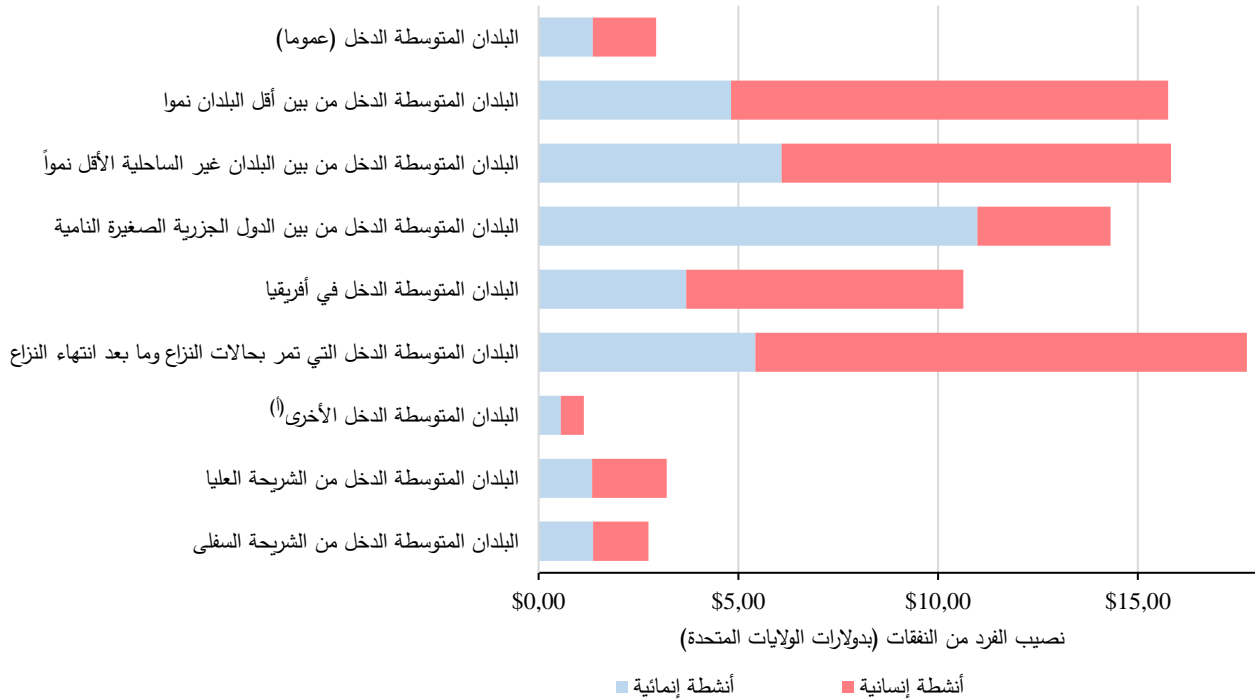
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

17 - وزاد إنفاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل بنسبة 24 في المائة منذ عام 2015 (انظر الجدول). وفي حين أن ذلك أقل من المتوسط البالغ 43 في المائة في البلدان المستفيدة من البرامج عموماً، فإنه معدل نمو أقوى بكثير من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان المتوسطة الدخل، التي ارتفعت بنسبة 5 في المائة فقط منذ عام 2015.

18 - وكما هو متوقع، يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق أكبر المبالغ في البلدان المتوسطة الدخل التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وينفق معظمه على الأنشطة الإنسانية (انظر الشكل 12). وبالنسبة للأنشطة الإنمائية، تبلغ النفقات أعلى مستوياتها في البلدان المتوسطة الدخل التي هي أيضاً من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي يزيد فيها نصيب الفرد من النفقات الإنمائية بثمانية أضعاف عن نصيب الفرد منها في البلدان المتوسطة الدخل بوجه عام.

الشكل 12

نصيب الفرد من النفقات في البلدان المتوسطة الدخل، 2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

(أ) البلدان المتوسطة الدخل التي لا تدرج في أي مجموعة من المجموعات التالية: أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، الدول الجزرية الصغيرة النامية، أفريقيا، البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

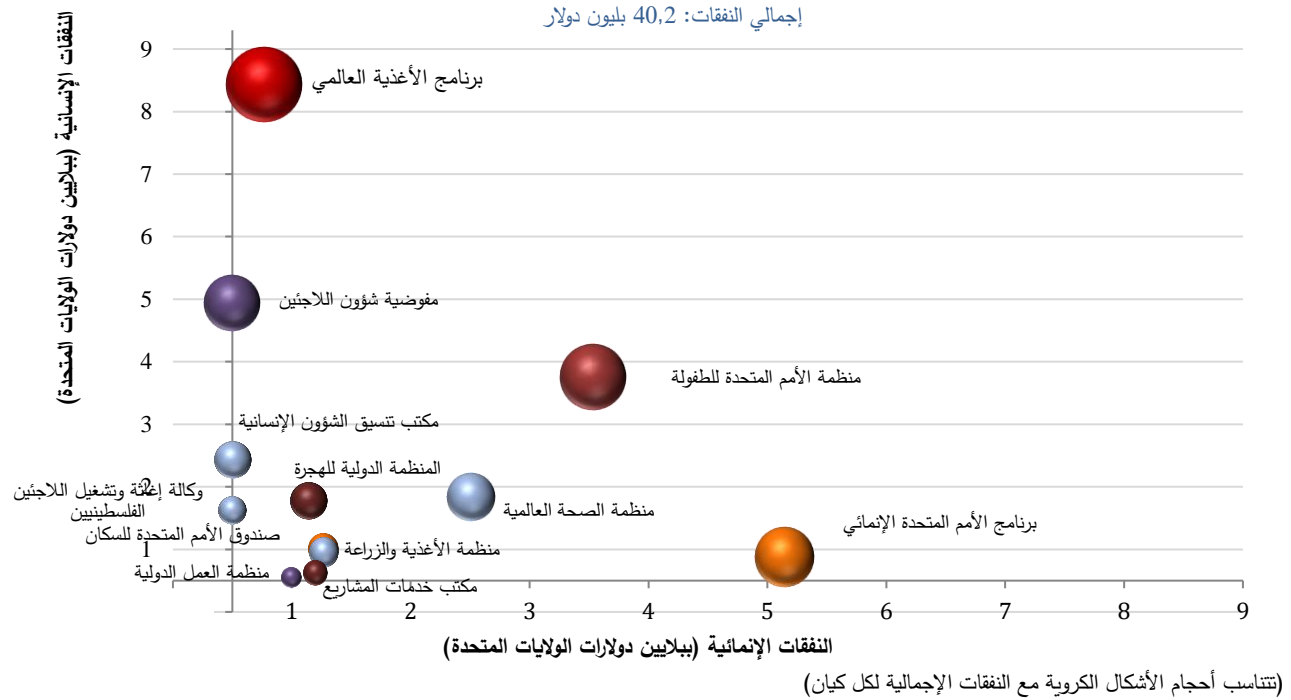
4 - كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

19 - تتركز الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عدد صغير نسبياً من كيانات الأمم المتحدة. فقد استوعب أكبر 12 كيانا نسبة 84 في المائة من جميع المساهمات في عام 2020، حيث حصلت الكيانات الأربعة التي استأثرت بأكثرها وحدها على ما يقرب من 60 في المائة (انظر الشكل 13).

واستأثرت الكيانات الأخرى البالغ عددها 33 كيانا مشمولاً بهذا التقرير بنسبة 16 في المائة المتبقية. وتضطلع 6 من أكبر 12 كيانا بالأنشطة الإنسانية أكثر من الأنشطة الإنمائية.

الشكل 13

النفقات الإنمائية والإنسانية حسب الكيان: 2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

ملاحظة: يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بنفس الشكل الكروي لأن لهما نفس القدر من النفقات.

20 - وقالت البلدان المساهمة⁽⁶⁾ إن المعايير الأكثر شيوعاً لتحديد مخصصات المعونة عبر مختلف كيانات الأمم المتحدة هي المزايا النسبية للكيان، ومستوى الشفافية في تقاريره المالية وتقاريره المتعلقة بالنتائج، والتزامه بنهج يشمل المنظومة بأسرها تجاه أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 29).

باء - كمية التمويل ونوعيته

21 - بلغ إجمالي المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية 42,4 بليون دولار في عام 2020، بزيادة كبيرة بلغت نسبتها 16 في المائة مقارنة بعام 2019.

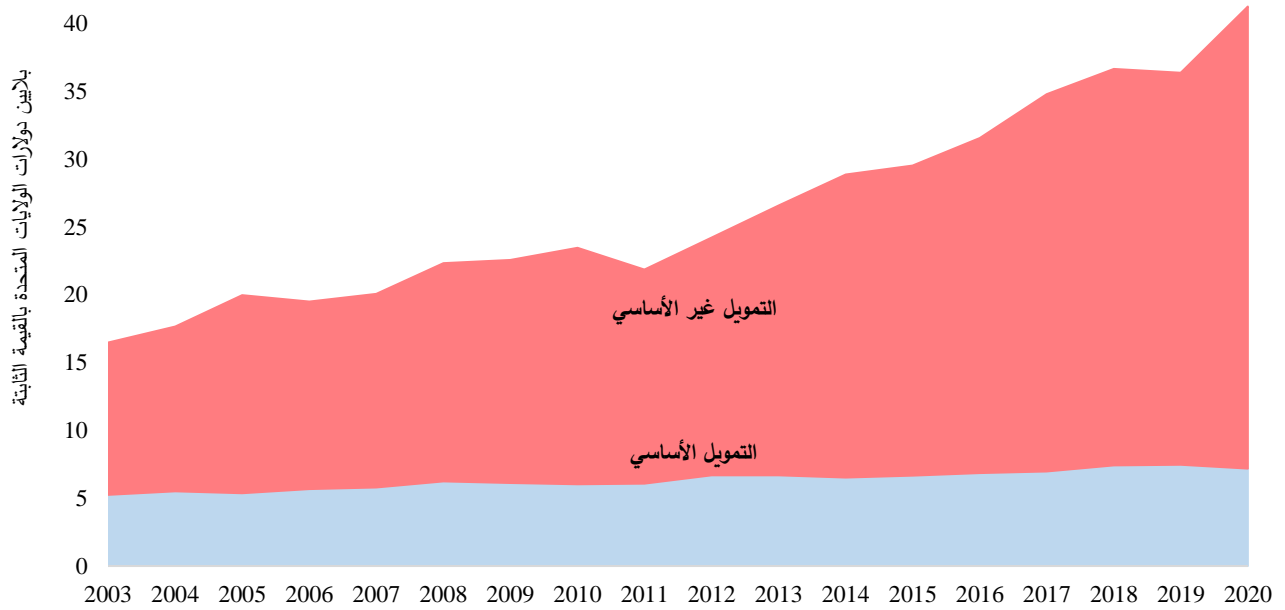
(6) تحليل الإشارة إلى البلدان المساهمة في التقرير إلى الحكومات المحيية على الدراسة الاستقصائية للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي بلدان تقدم تبرعات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

وبلغت المساهمات الأساسية⁽⁷⁾ 7,4 بلايين دولار، أي ما يزيد قليلا على 17 في المائة من مجموع التمويل. وتألقت نسبة 83 في المائة المتبقية من التمويل من موارد غير أساسية⁽⁸⁾.

22 - وقد انخفضت حصة المساهمات الأساسية انخفاضاً كبيراً على المدى الطويل، وهو اتجاه آخذ في التسارع منذ عام 2011 (انظر الشكل 14). ويعزى هذا الانخفاض كلياً إلى النمو السريع للتمويل غير الأساسي. ومنذ عام 2003، زادت المساهمات الأساسية، بالقيمة الحقيقية، بنسبة 37 في المائة، في حين زادت المساهمات غير الأساسية بأكثر من ثلاثة أضعاف.

الشكل 14

الاتجاهات في تدفقات التمويل الأساسي وغير الأساسي في الفترة 2003-2020



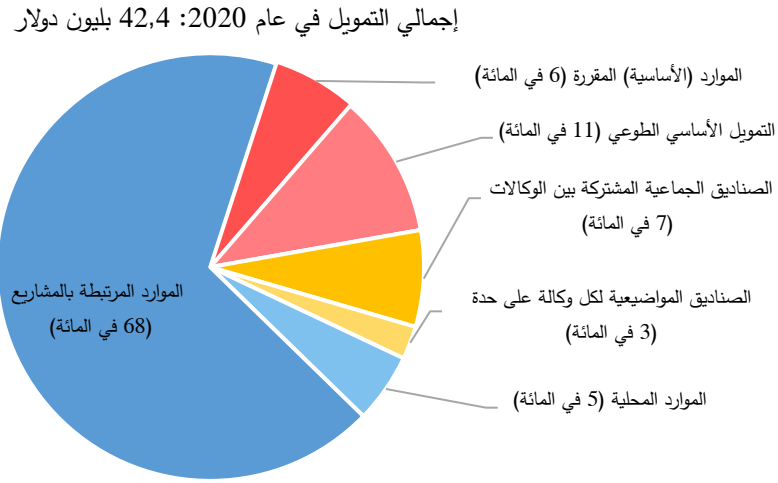
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

23 - ومن بين الأنواع الرئيسية للتمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2020، شكلت الاشتراكات المقررة حوالي 38 في المائة من مجموع المساهمات الأساسية و 7 في المائة فقط من جميع التمويل (انظر الشكل 15). وكانت نسبة 93 في المائة المتبقية بمثابة تمويل طوعي. وتعد الموارد غير الأساسية المرتبطة بالمشاريع أكثر أنواع التمويل شيوعاً، إذ شكلت نحو 68 في المائة من جميع التمويل الذي تلقته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية و 79 في المائة من جميع المساهمات غير الأساسية.

(7) تشمل المساهمات الأساسية الاشتراكات المقررة.

(8) الموارد غير الأساسية هي أموال تخصصها الجهة المساهمة لأغراض و/أو مواقع محددة.

الشكل 15
أنواع التمويل وأحجامه

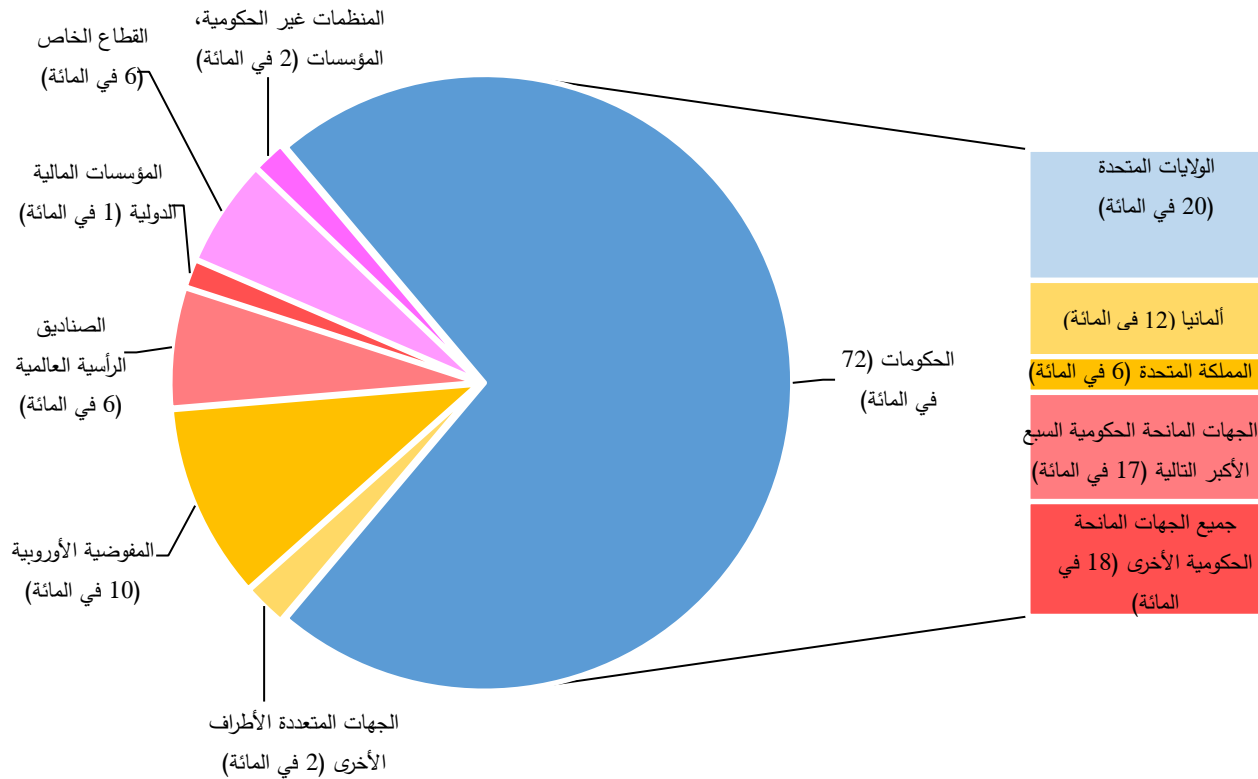


المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

1 - قاعدة المساهمين

24 - ورد نحو 72 في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2020 من الحكومات مباشرة (انظر الشكل 16). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم حكومي، حيث قدمت 8,6 بلايين دولار. وتلتها ألمانيا، التي ساهمت بمبلغ 5 بلايين دولار، بزيادة قدرها 56 في المائة عن العام السابق. واحتلت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المرتبة الثالثة، حيث قدمت 2,3 بليون دولار. وشكلت هذه البلدان الثلاثة أكبر الجهات المساهمة، إذ قدمت مجتمعة أكثر من نصف (52 في المائة) جميع التمويل الذي تلقتته الحكومات مباشرة في عام 2020، مقارنة بنسبة 48 في المائة في عام 2019.

إجمالي التمويل في عام 2020: 42,4 بليون دولار



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

25 - ووردت نسبة 28 في المائة الأخرى من التمويل من مصادر أخرى غير الحكومات. وتشمل هذه المصادر المفوضية الأوروبية، التي ساهمت بمبلغ 4,3 بلايين دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 50 في المائة عن العام السابق. وارتفع التمويل الوارد من البنوك العالمية بأكثر من الضعف إلى ما يقرب من 2,7 بليون دولار في عام 2020، في حين زاد التمويل من القطاع الخاص والمؤسسات بنسبة 16 في المائة.

26 - وكثفت المفوضية الأوروبية مساهماتها في مجموعة من الكيانات في عام 2020، وأبرزها زيادة قدرها 444 مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة قدرها 344 مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وشكل ما قدمته المفوضية الأوروبية نسبة 10 في المائة من التمويل في عام 2020.

27 - وأدت زيادة التمويل الوارد من الصناديق الرأسوية العالمية إلى رفع حصتها إلى 6 في المائة من مجموع المساهمات. وتقوم هذه الصناديق بزيادة توجيه الموارد إلى مجالات عمل محددة. ومن الأمثلة على ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ.

28 - وارتفع تمويل القطاع الخاص إلى 2,4 بليون دولار في عام 2020، مع تخصيص معظم المساهمات إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومما تجدر الإشارة إليه أن حصة المساهمات غير المخصصة الواردة من القطاع الخاص ارتفعت بنسبة 11 في المائة، وذلك في معظمه بفضل مساهمات اللجان الوطنية لليونيسيف. وأصبح الآن موضوع تعزيز الاتصالات مع القطاع الخاص لتوجيه المزيد من تدفقات رأس المال نحو أهداف التنمية المستدامة موضوعا منتظما للمناقشة في حوارات التمويل المنظم التي تجريها كيانات الأمم المتحدة مع هيئاتها الإدارية. وزادت المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات بنسبة 55 في المائة في عام 2020، وإن كان ذلك من قاعدة منخفضة نسبيا.

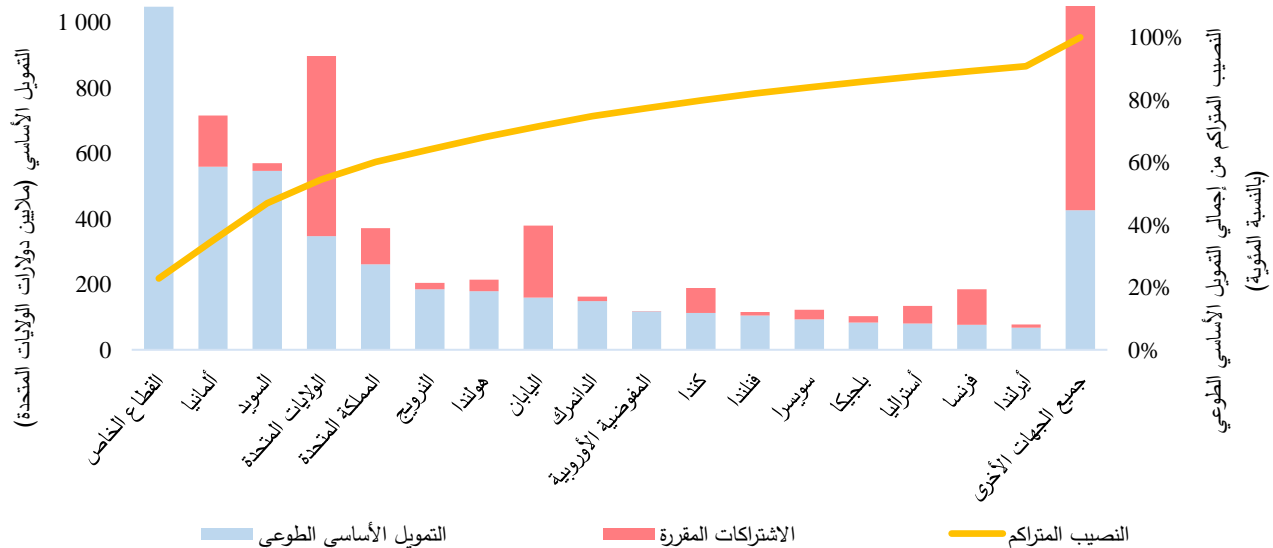
29 - وظهرت صورة أقل إيجابية من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. فقد انخفضت مساهماتها إلى 633 مليون دولار، أي بنسبة 14 في المائة مقارنة بعام 2019 على الرغم من تزايد مشاركتها في عدد من المجالات، منها تمويل جهود الانتعاش من جائحة كوفيد-19.

التمويل الأساسي

30 - وفيما يتعلق بالجهات المساهمة الحكومية، استأثرت الجهات المانحة الأربع التي قدمت أكبر المساهمات بنصف مجموع التمويل الأساسي الطوعي الوارد من الحكومات، مما يدل على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل من الجهات المساهمة في قاعدة تمويلها الأساسي الطوعي، على غرار التمويل بشكل عام. ويبين الشكل 20 أكبر الجهات المقدمة للتمويل الأساسي الطوعي إلى جانب اشتراكاتها المقررة.

الشكل 17

كبار المساهمين في الموارد الأساسية في عام 2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

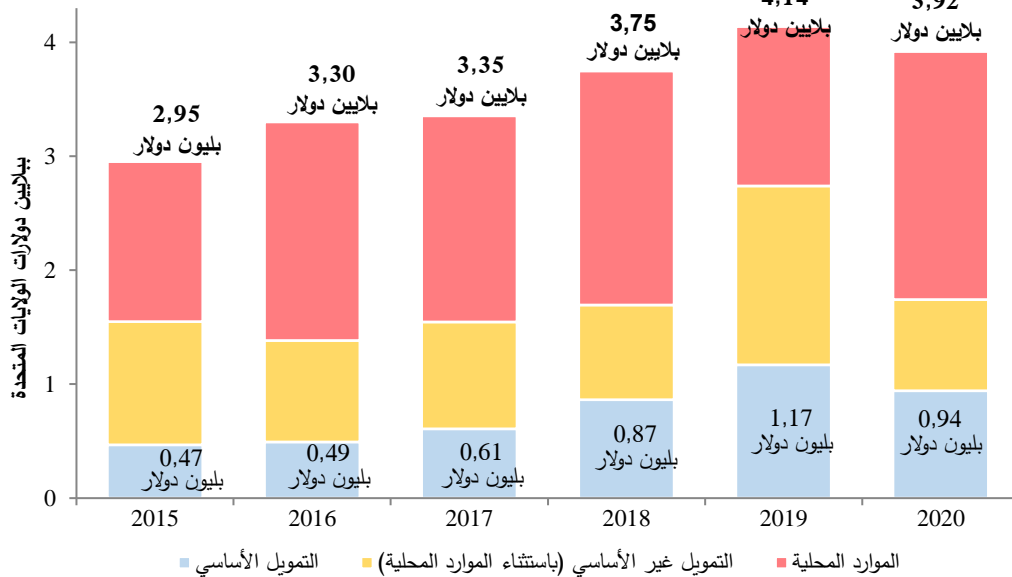
31 - وأشار ثلثا البلدان المساهمة بأموال صافية التي شملتها الدراسة الاستقصائية (10 بلدان من أصل 16 بلدا) إلى أنها لا تعترم زيادة مبلغ أو حصة تمويلها الأساسي بحلول عام 2023⁽⁹⁾. وكان من بينها 4 من أكبر 5 جهات مساهمة بالتمويل الطوعي الصافي.

التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج

32 - ارتفع إجمالي التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج بنسبة 33 في المائة بين عامي 2015 و 2020، وقد تضاعف التمويل الأساسي المقدم من هذه البلدان خلال الفترة نفسها. وانخفض هذا الإجمالي انخفاضا طفيفا من 4,1 بلايين دولار في عام 2019 إلى 3,9 بلايين دولار في عام 2020، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى الجائحة (انظر الشكل 18).

الشكل 18

التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج في الفترة 2015-2020



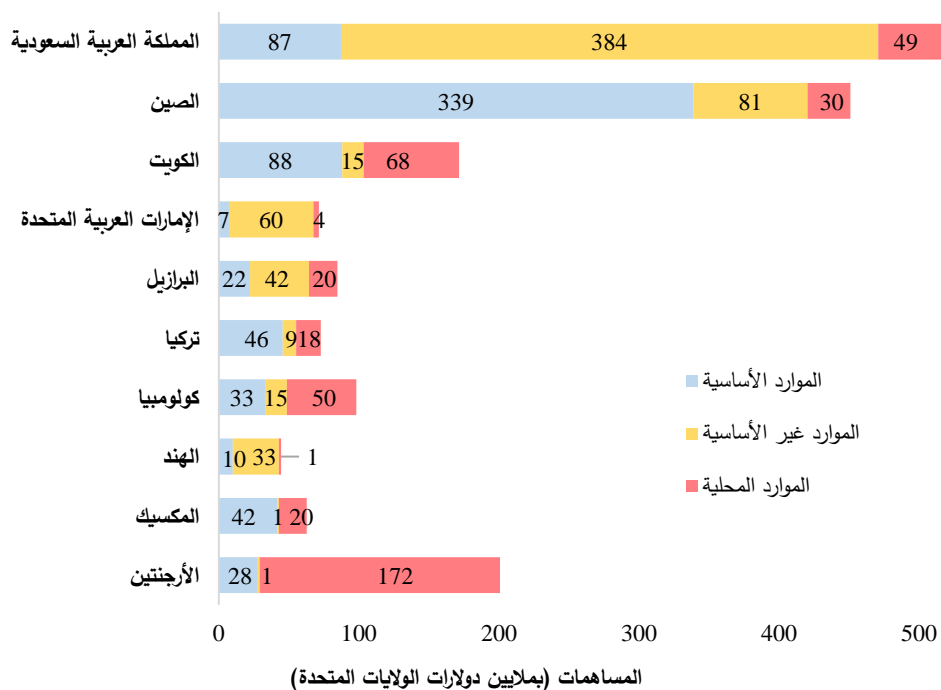
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

33 - وبلغت مساهمات الموارد المحلية للبرمجة في البلدان المساهمة نفسها 2,1 بلايين دولار في عام 2020، أي 5 في المائة من جميع المساهمات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومثل ذلك زيادة كبيرة جدا بنسبة 55 في المائة منذ عام 2015. ويُوجَّه نحو نصف المساهمات المحلية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمملكة العربية السعودية هي أكبر مساهم من بين البلدان المستفيدة من البرامج من حيث إجمالي المساهمات، في حين أن الصين هي أكبر مساهم بالموارد الأساسية (انظر الشكل 19).

(9) التزمت الدول الأعضاء، في إطار اتفاق التمويل، بزيادة مساهماتها الأساسية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحلول عام 2023.

الشكل 19

أكبر المساهمين من بين البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2020



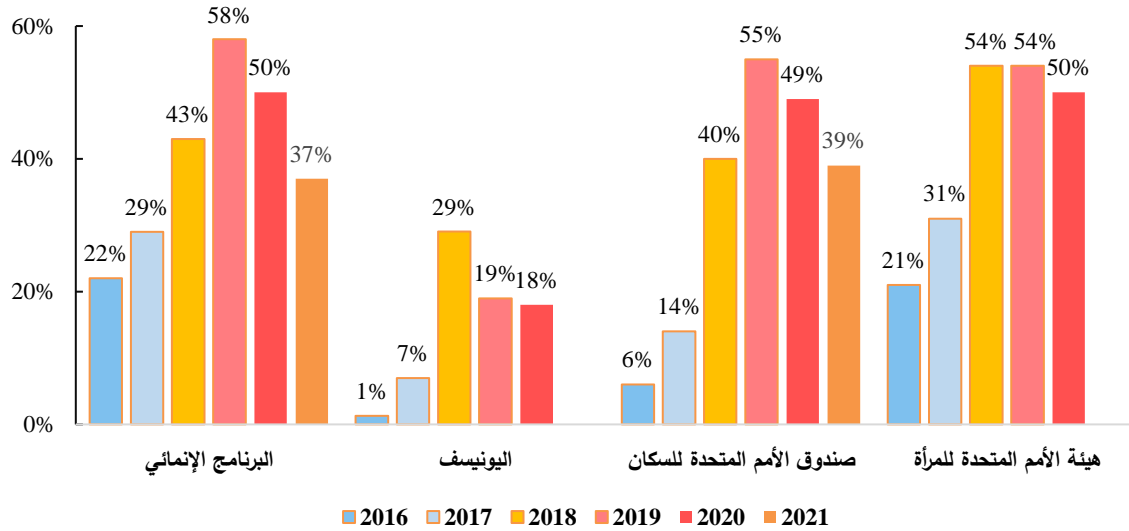
المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

إمكانية التنبؤ بالتمويل

34 - يؤكد كل من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات واتفاق التمويل على أهمية جعل التمويل الطوعي أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ. فالمساهمات المتعددة السنوات تساعد على وضع تخطيط برنامجي استراتيجي ومرن وفعال، وتعكس ثقة الجهات الشريكة في قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق النتائج. وقد شهدت أربعة كيانات تتلقى حوالي نصف إجمالي التمويل الأساسي الطوعي زيادات قوية في المساهمات المتعددة السنوات على الرغم من انخفاض حصة هذه المساهمات نوعاً ما في عامي 2020 و 2021 (انظر الشكل 20).

الشكل 20

الالتزامات المتعددة السنوات بتقديم الموارد الأساسية كحصة من إجمالي التمويل الأساسي



المختصرات: البرنامج الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ اليونيسف؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

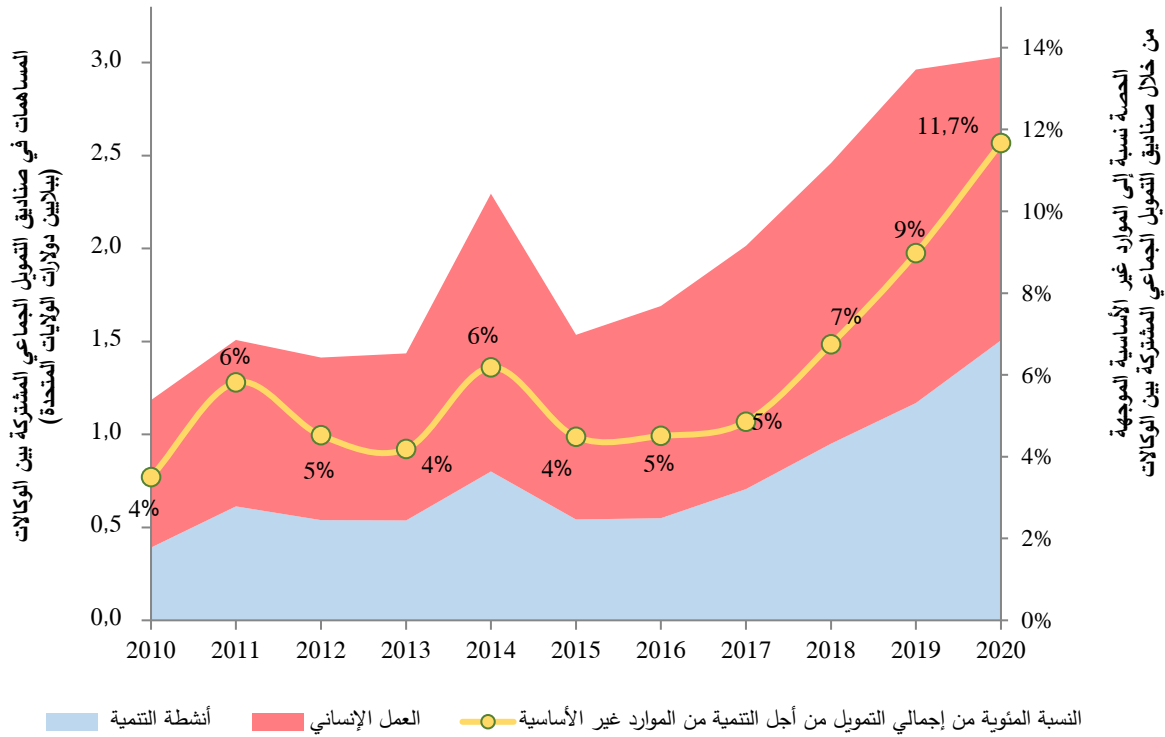
المصدر: وثائق المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

2 - صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات وصناديق التمويل الجماعي المواضيعية

35 - في عام 2020، وُجه 11,7 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي المخصص لأنشطة التنمية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وبذلك تجاوزت هذه الحصة الهدف المحدد في اتفاق التمويل، وهو 10 في المائة. وبلغ مجموع المساهمات في صناديق التنمية 1,5 بليون دولار من إجمالي المساهمات المقدمة في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، والذي قُدّر بنحو 3,0 بلايين دولار. وقد شهدت الموارد المقدمة لهذه الصناديق زيادة مطردة على مدى السنوات الخمس الماضية، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى زيادة المساهمات المقدمة إلى صناديق تمويل أنشطة التنمية (انظر الشكل 21).

الشكل 21

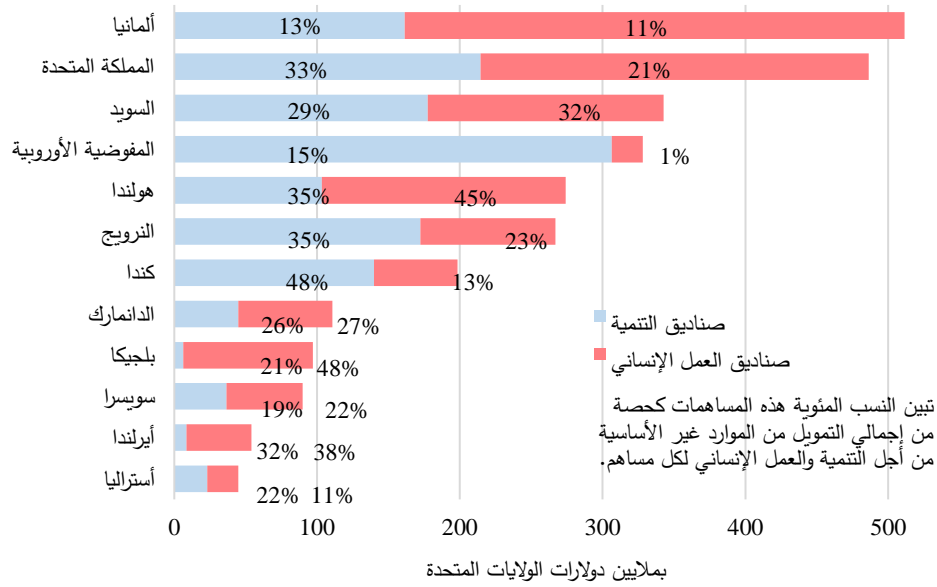
تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، في الفترة 2010-2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

36 - وقد تزامن النمو العام القوي في المساهمات المقدمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في السنوات الأخيرة مع اتساع ملحوظ في قاعدة المساهمين. وساهمت عشر جهات مانحة بمبلغ 90 مليون دولار أو أكثر في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2020، مقارنة بخمس جهات مانحة فقط في عام 2017 (انظر الشكل 22). وتُعزى إلى أكبر ثلاث جهات مانحة نسبة 43 في المائة من إجمالي التمويل المقدم إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2020، مقارنة بنسبة 53 في المائة في عام 2017. وعلى الرغم من استمرار الاعتماد الشديد على عدد قليل من المساهمين، ثمة اتجاه نحو تقاسم الأعباء على نحو أكثر استدامة.

أكبر المساهمين في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2020



المصدر : قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة، 2022، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

37 - وشهدت صناديق التمويل الجماعي القطرية التابعة للأمم المتحدة وذات الصلة بالتنمية زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بعام 2019، وهي صناديق تستخدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحفيز العمل المشترك بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على النحو المحدد في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وفي عام 2020، تلقت 25 من صناديق التمويل الجماعي القطرية تمويلًا بقيمة 401 مليون دولار، أي 13 في المائة من مجموع التمويل المقدم إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات.

38 - وكانت المساهمات في الصناديق العالمية والإقليمية أعلى بنسبة 72 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019، حيث قدمت حوالي 23 في المائة من جميع الموارد التي تلقتها صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. واستفاد من زيادة التمويل كل من صندوق بناء السلام، ومبادرة تسليط الضوء، والمبادرة المتعلقة بغابات وسط أفريقيا، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها⁽¹⁰⁾.

39 - وتلقى صندوق بناء السلام التزامات قياسية لعام 2021 بقيمة 195 مليون دولار في 32 دولة، بما في ذلك 51 مليون دولار من خلال مبادرته لتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 44 في المائة مقارنة بعام 2019، حيث قدمت ألمانيا حوالي 36 في المائة من إجمالي المساهمات في عام 2021. ومع ذلك، يمثل هذا الرقم أقل من نصف المبلغ المستهدف في اتفاق التمويل،

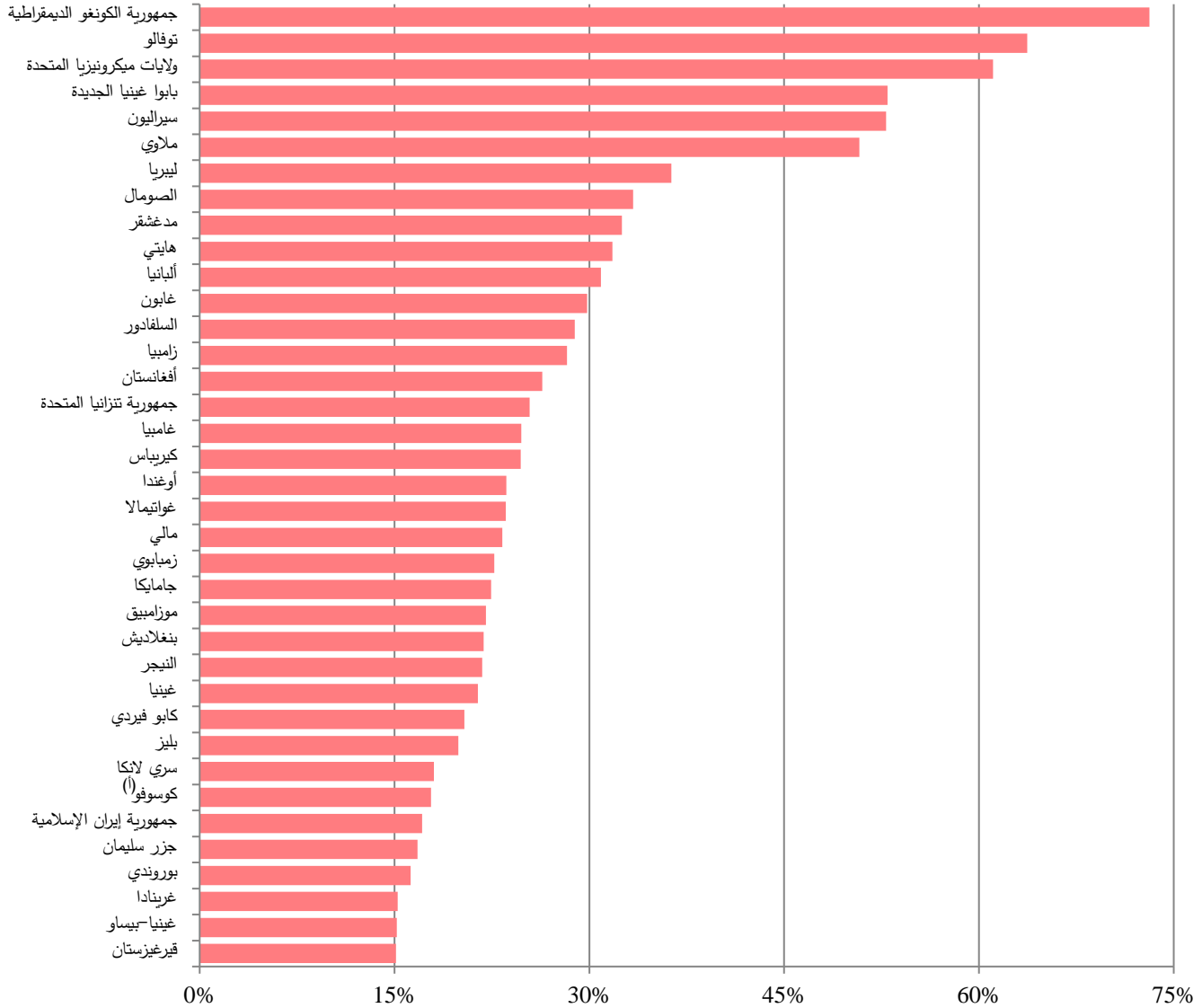
(10) على الرغم من أن التمويل المقدم إلى الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها تقلص بدرجة كبيرة بعد ذلك في عام 2021، من 71 مليون دولار إلى 16 مليون دولار.

وهو 500 مليون دولار سنويا بالنسبة لصندوق بناء السلام، مما يؤدي إلى قصور هائل في تلبية الاحتياجات المتزايدة ذات الصلة بالتنمية.

40 - وقد ارتفع تمويل الصندوق المشترك الرائد لأهداف التنمية المستدامة بنسبة 85 في المائة بين عامي 2020 و 2021 ليصل إلى 79 مليون دولار. ومع ذلك، فهذا المبلغ أقل بكثير من الهدف السنوي البالغ 290 مليون دولار المحدد في اتفاق التمويل، وهذا الصندوق يعتمد اعتمادا كبيرا على مساهمات إسبانيا والسويد والاتحاد الأوروبي التي تجاوزت 85 في المائة من إجمالي المساهمات في عام 2021. وحتى الآن، مول هذا الصندوق 101 من البرامج المشتركة التي تركز على الحماية الاجتماعية المتكاملة أو تمويل أهداف التنمية المستدامة، واستهض أكثر من 1 000 من الشركات لدعم أهداف التنمية المستدامة. كما حفز الصندوق منذ تأسيسه في عام 2018 مبلغا يقدر بنحو 1,7 بليون دولار من تمويل أهداف التنمية المستدامة⁽¹¹⁾.

(11) يشمل مبلغ 46,7 مليون دولار من التمويل المشترك الذي تمت تعبئته للبرامج المشتركة، ومبلغ 1,45 بليون دولار الذي تمت تعبئته من خلال سندين سياديين لأهداف التنمية المستدامة أُصدرا بدعم فني من الصندوق، وتمويلا موازيا إضافيا تمت تعبئته من خلال خدمات الصندوق في مجال السياسات وتأثيره القابل للإثبات.

البلدان والمناطق التي وُجه فيها أكثر من 15 في المائة من النفقات من الموارد غير الأساسية المخصصة للأنشطة ذات الصلة بالتنمية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في عام 2020



المصدر: قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة، 2022، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

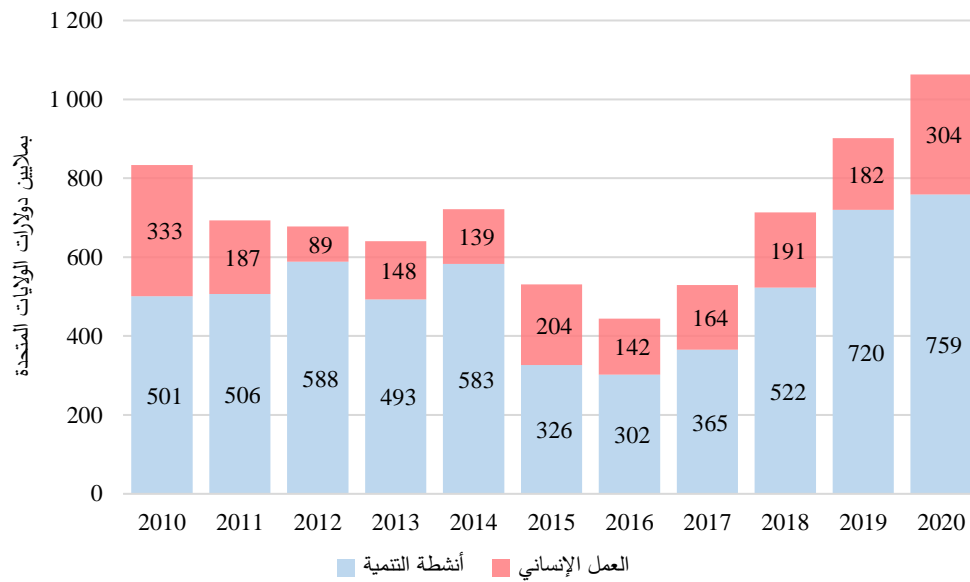
41 - وتستلزم كفاءة اتساق الاستجابة المقدمة من الأمم المتحدة في بلد ما توجيه ما لا يقل عن 15 في المائة من النفقات من الموارد غير الأساسية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات. وقد تم بلوغ هذه العتبة بالنسبة لأنشطة التنمية في 37 من البلدان والمناطق في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بما مجموعه 17 بلدا في عام 2017 (انظر الشكل 23). ومن بين هذه البلدان والمناطق الـ 37، يعد 12 بلدا فقط بلدانا صغيرة تستفيد من البرامج، إذ تقل فيها النفقات الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن 50 مليون دولار سنويا، وغالبا ما يمثل فيها التجزؤ عائقا كبيرا.

الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات منفردة

42 - تستخدم الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات منفردة مساهمات مالية مخصصة بشروط ميسرة، يتم خلطها مع غيرها لدعم تحقيق نتائج رفيعة المستوى في إطار الخطة الاستراتيجية لكيان محدد. وتتيح هذه الصناديق قدرا أكبر من المرونة، وتساعد الكيانات على سد الثغرات في المجالات غير الممولة بالقدر الكافي من خططها الاستراتيجية، لأن الموارد تكون مرصودة لمجموعة مواضيعية واسعة النطاق بدلا من رصدتها لمشاريع محددة.

الشكل 24

الاتجاهات في تمويل الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات محددة، في الفترة 2010-2020



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2022.

43 - وارتفعت المساهمات في الصناديق المواضيعية الخاصة بوكالات منفردة بنسبة 18 في المائة في عام 2020 لتتجاوز بليون دولار للمرة الأولى، ولكن هذه الزيادة تركزت أساسا في أنشطة العمل الإنساني (انظر الشكل 28). وتعادل هذه الزيادة 5,9 في المائة من جميع المساهمات غير الأساسية المخصصة لأنشطة التنمية، وهي نسبة تقل قليلا عن هدف 6 في المائة المحدد في اتفاق التمويل.

3 - البرمجة المشتركة

44 - البرنامج المشترك هو استراتيجية تعاون يجتمع فيها كيانان أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة لوضع خطة عمل وميزانية مشتركتين سعيا إلى تحقيق هدف مشترك. ويوجد حاليا ما مجموعه 571 برنامجا مشتركا نشطا في 101 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بميزانية مجمعة تزيد على 4,7 بلايين دولار، مقارنة بما مجموعه 400 برنامج مشترك نشط في 84 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بميزانية مجمعة تزيد على

3,4 بلايين دولار في عام 2020⁽¹²⁾. وتعمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2022 على وضع الصيغة النهائية لتوجيهات جديدة بشأن البرامج المشتركة بهدف تعزيز عمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري.

4 - تمويل نظام المنسقين المقيمين

45 - من الأهمية بمكان أن تتوفر لنظام المنسقين المقيمين قاعدة تمويل كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، تتيح له تنفيذ ما حددته الدول الأعضاء من ولايات طموحة تتعلق بالتنسيق. وإقامة نظام منسقين مقيمين يعمل بكامل ملاكه وقدراته تستلزم استثماراً كاملاً قدره 281 مليون دولار سنوياً. وقد أوصى الأمين العام في تقريره عن استعراض أداء نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه بالانتقال إلى اعتماد ميزانية مقسمة بكاملها إلى أنصبة مقررة من أجل كفالة الرسالة الكاملة والاستدامة للتمويل. بيد أن الدول الأعضاء قررت، في قرار الجمعية العامة 4/76، مواصلة تمويل نظام المنسقين المقيمين من خلال صيغة مختلطة تعتمد أساساً على التبرعات، والتزمت "بتوفير التمويل الكافي لنظام المنسقين المقيمين على أساس سنوي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022".

46 - وكما ورد بمزيد من التفصيل في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا تزال مستويات التمويل الحالية لنظام المنسقين المقيمين لا ترقى إلى سد الاحتياجات. فقد بلغ إجمالي الإيرادات لعام 2021 ما قدره 215 مليون دولار، بزيادة طفيفة عن المبلغ المسجل في عام 2020. وقد استُلم المبلغ الكامل البالغ 77,5 مليون دولار في إطار ترتيب تقاسم التكاليف الذي تعتمد عليه مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حيث دفعت جميع الكيانات مساهمتها المحسوبة في الوقت المناسب في عام 2021. وتم توليد إيرادات إضافية بقيمة 39 مليون دولار من ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة، التي تطبّق على ما يقدم لمنظومة الأمم المتحدة من المساهمات المتعلقة بالتنمية والمخصصة لأغراض بعينها. وكان هذا المبلغ هو المبلغ نفسه تقريباً المسجل في عام 2020، ولكنه أقل بنحو 10 ملايين دولار من الإيرادات المتوقعة من تلك الضريبة.

47 - ولا تزال مستويات التمويل الطوعي للصندوق الاستئماني المحدد الغرض لتمويل نظام المنسقين المقيمين لا ترقى إلى سد الاحتياجات. فقد بلغت الإيرادات المتأتية من التبرعات ما قدره 98 مليون دولار، مقارنة بما قدره 86 مليون دولار في عام 2020. وبين عامي 2019 و 2021، انخفض عدد الدول الأعضاء التي تساهم سنوياً من 34 إلى 28 دولة، وتزامن ذلك مع انخفاض عدد المساهمين من البلدان المستفيدة من البرامج من 10 في عام 2019 إلى 5 في عام 2021.

جيم - الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتدفقات التمويل

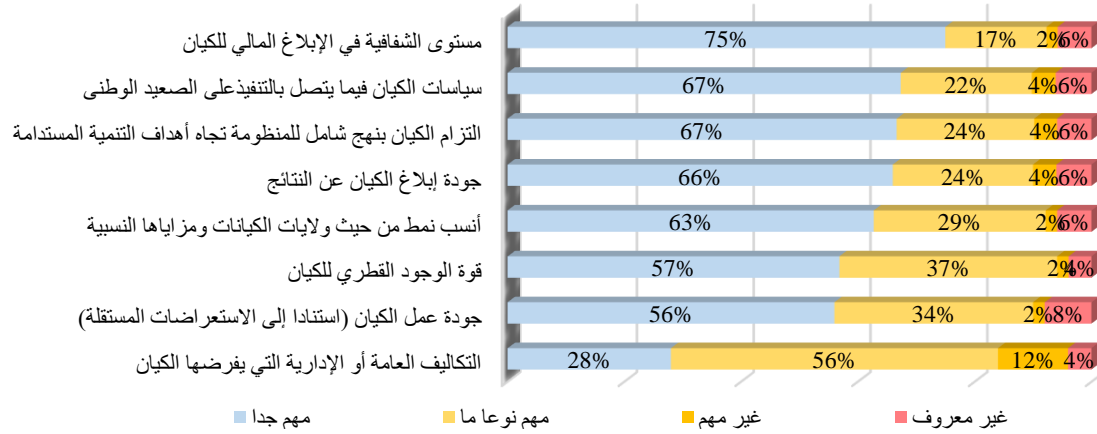
48 - شددت الجمعية العامة بقوة في قرارها 233/75 على الصلة بين الشفافية وتدفقات التمويل غير الأساسي المرن. فكلما أصبح المزيد من التمويل أقل تخصيصاً لأغراض محددة إلا وتزايدت ضرورة توضيح الكيفية التي تنفق بها تلك الموارد والنتائج التي تتحقق بفضلها. وسيساعد تعزيز الشفافية والمساءلة وإثبات الصلات بين التمويل العالي الجودة والنتائج بدورها على بناء قاعدة المساهمين وتحفيزهم على تقديم التمويل في أشكال أكثر مرونة. ويعد ذلك أيضاً موضوعاً محورياً في اتفاق التمويل. كما إن الشفافية في الإبلاغ عن

(12) نعتي بالبرامج المشتركة النشطة البرامج التي أنفقت أموالاً في العام الماضي.

التمويل شكلت أهم عامل من العوامل التي تشير إليها البلدان المانحة عند اتخاذ قراراتها بشأن المجالات التي يقدم لها التمويل وكيفية القيام بذلك.

الشكل 25

العوامل الهامة التي تستند إليها الجهات المانحة في تقرير وجهة وكيفية المساهمة بالتمويل



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الدراسة الاستقصائية للحكومات لعام 2021.

1 - الأطر التمويلية على الصعيد القطري

49 - على الصعيد القطري، توفر الأطر التمويلية منظورا مبسطا وشفافا بشأن الموارد المتاحة وثغرات التمويل. وتستلزم توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أن تتضمن الأطر التمويلية استراتيجية لتأمين الموارد اللازمة استنادا إلى أنواع الموارد التي يمكن تعبئتها (الموارد الأساسية، والموارد الرأسمالية، والتمويل الجماعي، وما إلى ذلك). ويجري تحديث الأطر التمويلية سنويا.

50 - ومن بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية الـ 42 التي انتقلت من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وضع 67 في المائة منها إطارا تمويليا متعدد السنوات مع تقييم للموارد المطلوبة. ويجري تحديث هذه الأطر التمويلية سنويا، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان رسم صورة واقعية لحالة التمويل. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة المئوية خلال العام المقبل لأن وضع الأطر التمويلية يتبع بدء العمل بإطار التعاون.

2 - الحوارات المنظمة بشأن التمويل

51 - استناداً إلى الاستعراضات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، عقد 16 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حوارات منظمة بشأن التمويل من خلال هيئاتها الإدارية في عام 2021. فبالنسبة لكيانات الأمانة العامة، تجري حوارات التمويل من خلال عمليات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تضطلع بها اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتُعد الشفافية والمساءلة وغيرها من مسائل التمويل التي يتناولها الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في صميم هذه المناقشات. وتتيح هذه المناقشات فرصة هامة للدول الأعضاء والكيانات لبناء الثقة واتخاذ إجراءات جماعية بطريقة منفتحة وبناءة

لوفاء بالتزامات اتفاق التمويل. ويمكن لهذه الحوارات أن توضح الكيفية التي يدعم بها التمويل المقدم من الدول الأعضاء أهداف الخطة الاستراتيجية وخطة عام 2030، لا سيما من خلال التمويل الأساسي والمرن.

52 - وسادت في حوارات التمويل لعام 2021 مواضيع منها أهمية الموارد الأساسية والمرنة لتقديم تدابير استجابة اجتماعية واقتصادية متكاملة، بما في ذلك استعادة المكاسب الإنمائية التي قوضتها جائحة كوفيد-19، واستعراض التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل، وتحقيق طموح اتفاق التمويل المتمثل في كفاءة تحسين قاعدة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

53 - ونظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حواراً مشتركاً غير رسمي مع الدول الأعضاء في أيار/مايو 2021، أثناء قيامها بوضع خططها الاستراتيجية وميزانياتها. وتسعى تلك الحوارات إلى تحقيق غايات منها تمكين الكيانات من تحسين تنسيق الإبلاغ، بما في ذلك بشأن اتفاق التمويل، من أجل تحسين إمكانية المقارنة. وعلى هذا النحو، فإنها تستجيب لطلب الدول الأعضاء المتعلق بتحسين أداء الحوارات المنظمة بشأن التمويل وفعاليتها، على النحو الوارد في القرار 233/75.

3 - تحديث معايير البيانات المالية على نطاق المنظومة

54 - يشهد إبلاغ كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن المعلومات المالية تحسناً من حيث النطاق والعمق والمواءمة مع المعايير الجديدة. وفي عام 2021، أبلغ 14 كيانات من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن النفقات المتكبدة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وقدمت 6 كيانات منها بيانات مصنفة بغرض الإبلاغ بشأن فرادى غايات هذه الأهداف. وقد وضع عدد من الكيانات الأخرى أدوات لكفاءة هذا الإبلاغ في عام 2022. وأصبحت معظم الكيانات تنشر معلومات عن مواردها وفقاً لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وتتمثل الفجوة الرئيسية في الكيانات داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

55 - وتُعد بيانات التمويل على نطاق المنظومة أكثر موثوقية وقابلية للمقارنة فيما بين الكيانات، على النحو المنصوص عليه في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وتُجمع تلك البيانات استناداً إلى معايير البيانات المطلوبة لأغراض الإبلاغ عن البيانات المالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2019. وخلال العام الماضي، جرى تحديث هذه المعايير لتشمل التغييرات التي شهدتها السياسات والاستراتيجيات على نطاق المنظومة، بما في ذلك التوجيهات المتعلقة بتنسيق قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي، وتحسين الإبلاغ بشأن المساهمات المقدمة إلى الصناديق المواضيعية المخصصة لوكالات منفردة، ومنهجية إلغاء العد المزدوج لتدفقات التمويل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتخصيص النفقات لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة حسب الولاية.

56 - واستجابة لما ورد في اتفاق التمويل من التزام بزيادة إبراز المساهمات التي تدعم طرائق التمويل المرن، قدم مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2021 النسخة التجريبية من بوابة الشركاء الجديدة⁽¹³⁾. وهذه البوابة منصة للإدارة والمعلومات تتيح الوصول إلى البيانات والتحليلات المالية بأعلى مستويات الشفافية، وتعزز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تقوم عليها صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وتيسر تحسين الوصول إلى

(13) متاحة على الرابط التالي: mptf.undp.org/

النتائج والمعارف التي تولدها صناديق التمويل الجماعي. وهذه البوابة أداة رئيسية لضمان تنفيذ التزام اتفاق التمويل المتمثل في السمات الإدارية المشتركة.

57 - واعتمدت شبكة المالية والميزانية الاستراتيجية جديدة بشأن مكعب البيانات للفترة 2022-2025. والهدف من ذلك هو كفاءة قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومستخدمي البيانات الآخرين بحلول عام 2025 على الوصول إلى معلومات تحليلية عالية الجودة على نطاق المنظومة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يقدم لمحة أكثر شفافية وشمولاً عن الإيرادات والنفقات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستتيح البيانات المصنفة تحسين التحليلات والرؤى من أجل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

4 - استرداد التكاليف

58 - بالنظر إلى النمو المتسارع في الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية على مدى السنوات الـ 20 الماضية، يصبح استرداد التكاليف المؤسسية ذات الصلة على النحو الكافي مصدر قلق متزايد. وتترتب عن سياسات استرداد التكاليف آثار كبيرة على الشفافية المؤسسية، لأنها تحدد الحصص من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية التي تُنفق على الأنشطة البرنامجية والأنشطة غير البرنامجية. وفي عام 2021، أبلغ 88 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجالس إدارتها عما اعتمدته من سياسات ومعدلات لاسترداد التكاليف. وقدم حوالي 64 في المائة من الكيانات تقديرات بشأن مبالغ استرداد التكاليف، وقدم 60 في المائة مبالغ فعلية مستردة من خلال توفير أنشطة ممولة من الموارد غير الأساسية.

59 - وعلى الرغم من أن اتفاق التمويل يدعو إلى الامتثال التام لمعدلات استرداد التكاليف على النحو الذي أقرته مجالس إدارة الكيانات، فقد خلصت دراسة حديثة إلى أن عدداً من الدول الأعضاء لا يزال غير متأكد من المستويات المقبولة للرسوم العامة والتكاليف المباشرة للمشاريع⁽¹⁴⁾. وتتراوح المعدلات القياسية لاسترداد التكاليف على نطاق الأمم المتحدة بين 8 و 13 في المائة.

60 - وتقتضي سياسات استرداد التكاليف أن تتحلّى كيانات الأمم المتحدة باليقظة وأن تحرص على امتثال جميع المساهمين لمبادئ استرداد التكاليف المتفق عليها، بحيث تتسنى تغطية التكاليف الأساسية بشكل عادل ومتناسب. وينبغي عدم استخدام الموارد الأساسية لدعم البرامج التي تمولها الموارد غير الأساسية عن طريق منح الإعفاءات من رسوم دعم استرداد التكاليف. فالإلغاء هذه الإعفاءات هو التزام من التزامات اتفاق التمويل لم يتم الوفاء به بعد، على الرغم من إحراز تقدم جيد في هذا الصدد. وتتضمن أربعة اتفاقات لكل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المتوسط إعفاء من رسوم الدعم، مقارنة بـ 14 اتفاقاً في عام 2018. وتشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية للاتفاقات التي منحت إعفاء من رسوم الدعم في عام 2020 تبلغ 449 مليون دولار، وبذلك انخفضت من قيمة 800 مليون دولار في عام 2018⁽¹⁵⁾.

Dag Hammarskjöld Foundation, “The Way Forward: Fulfilling the Potential of the Funding Compact (14) at the Country Level” (2021)

(15) هذه القيمة هي قيمة الاتفاقات، وليست قيمة الرسوم التي تم الإعفاء منها. ولو حصلت كل جهة مانحة في المتوسط على إعفاء بنسبة 1 في المائة من رسوم الدعم، سيصل مبلغ الخسائر المتكبدة على نطاق المنظومة من حيث إيرادات دعم تكاليف البرامج إلى 4,3 ملايين دولار في عام 2020.

دال - خلاصة

61 - يسلط التحليل الوارد أعلاه الضوء على التقدم المستمر الذي تحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز التدابير الرامية إلى بناء الثقة مع الدول الأعضاء والمساهمين الآخرين، مثل تعزيز الشفافية والمساءلة. بيد أن هذا التقدم لا يزال متواضعاً، بما في ذلك التقدم في تنفيذ التزامات اتفاق التمويل، ولم يحدث بعدُ تحول جوهري في طريقة تمويل المنظومة. وعلى بُعد 18 شهراً من وجوب تنفيذ اتفاق التمويل تنفيذاً كاملاً، يجب على المنظومة أن تعجل بالجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، وذلك من أجل تحفيز التحول الضروري في التمويل إذا أُريد تنفيذ مختلف جوانب الإصلاح بنجاح.
